

بوجه وان كان مكابا في قوله الدائمة كما في شرح الارشاد والعبا  
 ومختصرا فصل والنقاية خلافا للحاشية والخفة قال  
 فيها بل يكلفه بنفسه اي من بينه وبينها دونها  
 فان عجز عن ذلك بعد موته من تركته انتفى فنجب  
 عن ميت غير من نسله اي مات بعد ان لم يمت  
 النسك ولو نذر او قضا تطوعا واستنجار اجازة  
 فيلزم من عليه قضاء بينه من وارث ووصي وحام  
 اذا خلو تركته ان يستيب عنه فور كما في الخفة  
 باجرة او غيرها عدل لا نسك عليه ممن يصح منه نسك  
 الاسلام ياتي بنسك استقر عليه بان تمكن منه  
 بعد الوجوب وان لم يوص به ان لم يفعل نحو الوارث  
 الكامل بنفسه فان لم يكن له تركه تدب لوارثه الكامل  
 النسك عنه بنفسه او نبيه ولا جنس كامل ولو بنياه  
 وان لم ياذن له وارث او ميت وكل من الوارث والاجنبي  
 الحج والاجاز عن من لم يستطيع في حياته على المعتد  
 نظرا في وقوع حجة الاسلام عنه وان لم يكن مخاطبا بها  
 في حياته كذا في الخفة ولو اصره المنبرع من دون  
 الميتات ملكة وجب الدم على المتبرع قاله حجة كبر  
 النفس كترك ما موروارن كان محظورا والنظرة لا  
 يفعل عن ميت ولو غير كامل من الوارث ولا من  
 غيره الا ان اوصى به ومن اوصى بالحج تطوعا مات وقد نجا

عليه

عليه نحو طواف الكعبة فلا تضيق عليه لان موجب الغوات اولا  
 فسادا ولم يوجد واحد منها ذكره حجة في الغناوي وقال ابن  
 الجبال ونصوه كما علمت في حج العبيد ولو بالغين و  
 الصبيان ولو ميزين اذا شاركهم من حصل به الشعار  
 من الكاملين الا حرا الا اذ وجب الاسلام كما هو ظاهر لكن  
 مقتضى هيبه انه في حج الح المودي لحجة الاسلام وفيه نظر  
 اه وقال في حاشية الايضاح وعموت خاج لنفسه اثناء بطل  
 الماتي به لا توابه فيج عنه من تركته ان وجب بان استقر  
 في ذمته اه زاد في شرح العباب بخلاف ما لو كان تطوعا  
 او لم يستطع الا في هذه السنة اه او تجب بابه على المعصوب  
 و باستطاعة في الوقت لانه العرا بما ملك اجرة مثل لمن  
 تلج عنه فضلت عما يحتاج المعصوب مطلقا يوم الاستجار  
 وعما عدا موته نفسه وعياله بعد ولا تذا لم يبار فهم  
 يمكنه تحصيل موته ولو بالقرض او التعوض للصدق  
 وتكفلا استجار باقل من اجرة مثل رض بها الا حرا كاذن  
 المطيع الا ان يلا وولي ولو لم يجد الاجرة فاعتق لزمه استجاره  
 واما بوجود عدل والدم تصح انما بئنه ولو مع المشاهدة  
 ولو في الاجارة والجمالة لان بئنه لا يطلع عليه الا نسك  
 عليه اي الحج عليه بالنسبة له ولا عقره بالنسبة لها والا وقع  
 عن نفسه وهو ممن يصح منه نسك الاسلام كعقوت مسلما  
 حرا وكفلا في نفس الامر ولم يكن معصوبا فلا يجب الاذن

ح  
 لا في الاحرام  
 ح  
 ح